غـــرفـة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

التقرير الإحصائي السنوي لأداء الاقتصاد الأردني
للعام ٢٠١٢ مقارنة مع العام ٢٠١١

إدارة الدراســـات والتـــدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

إعداد
صبـري الخصيـب

نيسان ٢٠١٣

التقرير الإحصائي السنوي لأداء الاقتصاد الأردني
للعام ٢٠١٢ مقارنة مع العام ٢٠١١

المحتويـــــــات

- الخلاصة التنفيذية.
- أبرز مؤشرات الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٢.

- الناتج المحلي الإجمالي.
- المالية العامة:
  - الإيرادات والمنح الخارجية.
  - إجمالي الإنفاق.
  - العجز المالي.
  - المديونية الخارجية والداخلية.

- التجارة الخارجية:
  - الصادرات الوطنية (التوزيع الجغرافي / التركيب السلعي).
  - السلع المعاد تصديرها.
  - المستوردات الخارجية (التوزيع الجغرافي /التركيب السلعي).

- المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار.
- الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة.
- الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي.
- نشاط بورصة عمان.
- نشاط ميناء العقبة.
- النشاط السياحي.
- نشاط سوق العقار.
- الشيكات المرتجعة.
- التسهيلات الائتمانية.
- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم).
- المراجع الرئيسة.

التقرير الإحصائي السنوي لأداء الاقتصاد الأردني
للعام ٢٠١٢ مقارنة مع العام ٢٠١١

الخلاصة التنفيذية:

لا شك أن الاقتصاد الأردني، وكغيره من اقتصاديات دول المنطقة، قد تأثر بالعديد من التحديات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية، أبرزها الأعباء الاقتصادية الهائلة التي ترتبت جراء ازدياد أعداد اللاجئين السوريين للأردن من جهة، وتفاقم مشكلة المديونية المالية وتضخم عجز الموازنة واستمرار ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الفاتورة النفطية من جهة أخرى. إلا أن هنالك تزامن في نمو بعض الأنشطة الاقتصادية وتراجع بعضها الآخر، مما أدى بشكل أو بآخر إلى تحقيق نوع من التوازن النسبي الذي أسهم (إلى حد ما) في ثبات واستمرارية نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وإذا ما قورنت مؤشرات الأداء الاقتصادي الأردني خلال العام ٢٠١٢ بما تم تحقيقه في العام ٢٠١١، نجد ما يلي:

- ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليصل إلى (٢,٧%)، بينما بلغ (٢,٦%) و(٢,٣%) خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٠ على التوالي.
- انخفض إجمالي حجم الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بنسبة (٦,٦%)، فيما ارتفع إجمالي حجم الإنفاق بنسبة (١%)، مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة بنسبة ملحوظة بلغت (٣٠,٧%).
- ارتفع صافي الدين العام بنسبة (٢٣,٧%)، وذلك نتيجة لارتفاع كل من المديونية الداخلية بنسبة (٣٠,٦%) والمديونية الخارجية بنسبة (٩,٩%).
- ازداد إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية بنسبة (٦,٥%)، نتيجة لنمو حجم المستوردات السلعية بما نسبته (٩,٣%) من جهة، وانخفاض كل من الصادرات الوطنية بنسبة (١,١%)، والسلع المعاد تصديرها بنسبة (٣,٤%) من جهة أخرى.
- ارتفاع إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار بنسبة (٥٧,٨%).
- انخفض مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بنسبة (٦٣,٣%).
- ارتفع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بنسبة طفيفة مقدارها (٠,٢%).
- انخفض حجم التداول في بورصة عمان بنسبة (٣٠,٥%)، وتراجعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة بنسبة (٠,٧%).
- إزداد حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة بنسبة (٩%)، نتيجة لارتفاع حجم مناولة المستوردات بنسبة (١٧%)، وانخفاض حجم مناولة الصادرات بنسبة (١٧,٤%).
- ارتفع مقدار الدخل السياحي بنسبة (١٥,٣%)، فيما تراجع حجم الإنفاق السياحي بنسبة (١,٥%).
- تراجع حجم التداول في سوق العقار الأردني بنسبة (١٢,٥%).
- انخفضت قيمة الشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد بنسبة (٢,٥%).
- ارتفع حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك المحلية بنسبة (١٢,٤%).
- ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم) بنسبة (٤,٨%).

أبرز مؤشرات أداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٢

المؤشـــر	٢٠١١ (مليون دينار)	٢٠١٢ (مليون دينار)	نسبة التغير (%)
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	١٠٢٤٣,٨	١٠٥١٥,٣	٢,٧
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	٢٠٤٧٦,٦	٢١٩٦٥,٥	٧,٢
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	٢,٦	٢,٧	--
الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية	٥٤١٣,٨	٥٠٥٤,٤	٦,٦ -
منها: الإيرادات الضريبية	٣٠٦٢,٢	٣٥٤٧	١٥,٨
النفقات الجارية	٥٧٣٩,٥	٦٦٤٦	١٥,٨
النفقات الرأسمالية	١٠٥٧,١	٩٩٨,٤	٥,٥ -
العجز المالي (بعد المساعدات)	١٣٨٢,٨	١٨٠٧,٧	٣٠,٧
الرصيد القائم للدين العام الخارجي	٤٤٨٦,٨	٤٩٣٢,٤	٩,٩
الرصيد القائم للدين العام الداخلي	٨٩١٥	١١٦٤٨	٣٠,٦
صافي الدين العام	١٣٤٠١,٨	١٦٥٨٠,٤	٢٣,٧
الصادرات الوطنية	٤٨٠٨,٨	٤٧٥٠,٤	١,١ -
السلع المعاد تصديرها	٨٧٨,٧	٨٤٨,١	٣,٤ -
المستوردات السلعية	١٣٤٤٠,٢	١٤٦٩٠,٦	٩,٣
العجز في الميزان التجاري	٧٧٥٥,٦	٩٠٩٠	١٧,٢
قيمة رؤوس أموال المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار	١٠٢٣	١٦١٤,٣	٥٧,٨
رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة	٦٥١,٩	٢٣٩,٢	٦٣,٣ -
(عدد) الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة	٧٦٧٧	٧٧٥٢	١
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (نقطة)	١٥٠,٣	١٥٠,٧	٠,٢
حجم التداول في بورصة عمان	٢٨٥٠,٢	١٩٧٨,٨	٣٠,٥ -
القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالبورصة	١٩٢٠٠	١٩١٠٠	٠,٧ -
حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة (مليون طن)	١٩,١	١٩,٣	٩
الدخل السياحي	٢١٢٩,٧	٢٤٥٥,٨	١٥,٣
الإنفاق السياحي	٨٢٣,٩	٨١١,٩	١,٥ -
حجم التداول في سوق العقار الأردني	٦٤٠٠	٥٦٠٠	١٢,٥ -
الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد	٩٣٩	٩١٥,١	٢,٥ -
التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	١٥٨٥١,٢	١٧٨١٧	١٢,٤
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة / التضخم (نقطة)	١٣٠	١٣٦,٢	٤,٨

الناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة) أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق **الثابتة** للعام ٢٠١٢ قد بلغ ما مقداره (١٠٥١٥,٣) مليون دينار، مقابل (١٠٢٤٣,٨) مليون دينار للعام ٢٠١١، بنسبة نمو مقدارها (٢,٧%).

فيما بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام ٢٠١١ ما مقداره (٢,٦%)، وما نسبته (٢,٣%) في العام ٢٠١٠.

أما حجم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق **الجارية**، فقد بلغ في العام ٢٠١٢ ما مقداره (٢١٩٦٥,٥) مليون دينار، مقابل (٢٠٤٧٦,٦) مليون دينار في العام ٢٠١١.

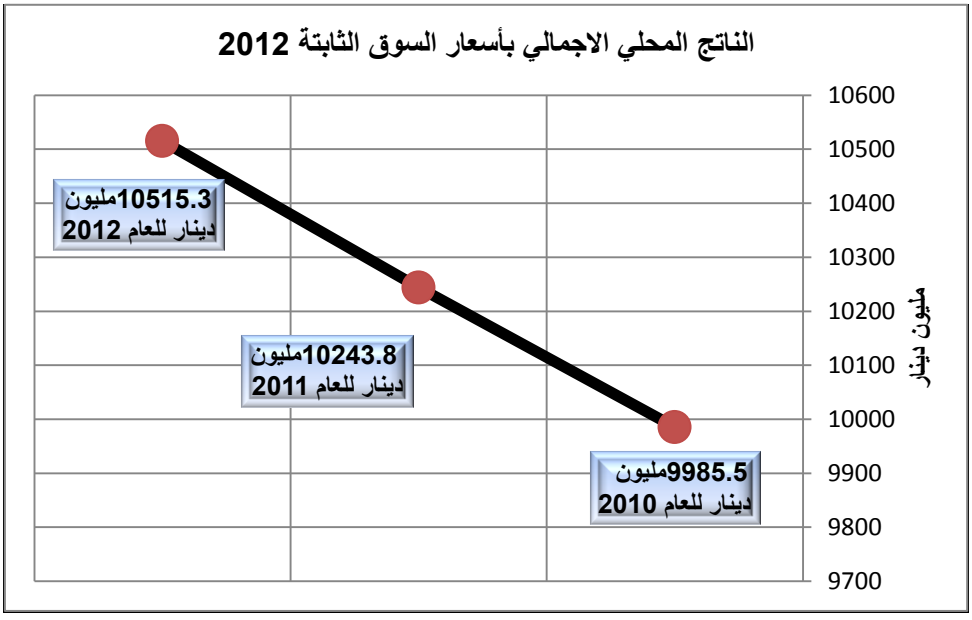

وقد استند نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال العام ٢٠١٢ بناءً على ما تم تحقيقه من نمو في معظم القطاعات الاقتصادية، حيث نما قطاع خدمات المال والتأمين والعقار بما نسبته (٨,٦%)، قطاع الكهرباء والمياه بنسبة (٦,٦%)، قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة (٥,٩%)، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (٤,١%)، وقطاع الصناعة بنسبة (٢,٣%).

فيما **تراجعت** نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٢ لكل من قطاع التشييد بما نسبته (١%)، الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (٩,٤%)، وقطاع التعدين بنسبة (١٧,١%).

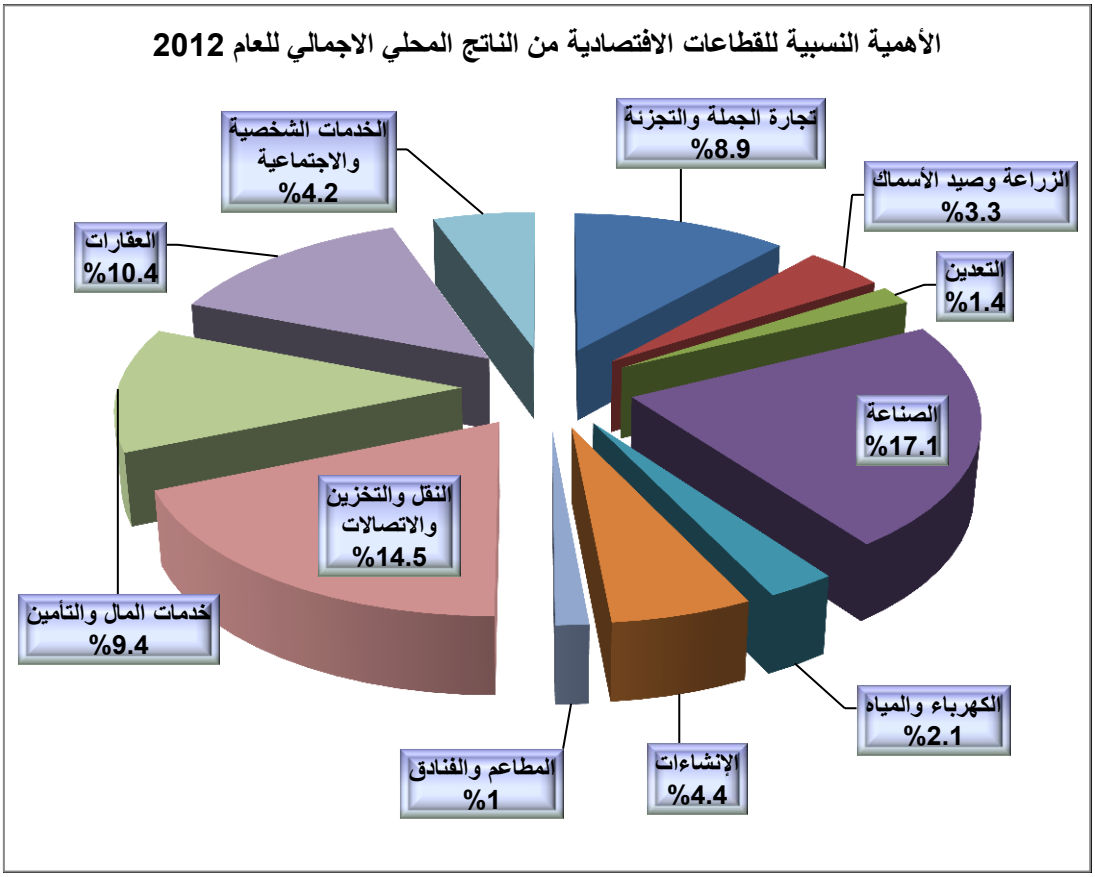

المالية العامة:

أولا: الإيرادات والمنح الخارجية:

انخفضت قيمة الإيرادات المحلية والمنح الخارجية المتحققة خلال العام ٢٠١٢ لتصل إلى (٥٠٥٤,٤) مليون دينار، مقابل (٥٤١٣,٨) مليون دينار خلال العام ٢٠١١، بانخفاض مقداره (٣٥٩,٤) مليون دينار أو بما نسبته (٦,٦%).

ويأتي الانخفاض في إجمالي حجم الإيرادات والمنح الخارجية نتيجة لإنخفاض المنح الخارجية خلال العام ٢٠١٢، والتي بلغت ما مقداره (٣٢٧,١) مليون دينار، مقابل (١٢١٥) مليون دينار في العام ٢٠١١، بانخفاض نسبته (٧٣%).

في حين ارتفعت قيمة الإيرادات المحلية خلال العام ٢٠١٢ لتصل إلى ما قيمته (٤٧٢٧,٣) مليون دينار مقابل (٤١٩٨,٨) مليون دينار خلال العام ٢٠١١، بارتفاع مقداره (٥٢٨,٥) مليون دينار وبما نسبته (١٢,٦%).

وبخصوص حجم الإيرادات الضريبية فقد بلغ خلال العام ٢٠١٢ ما مجموعه (٣٥٤٧,١) مليون دينار بارتفاع نسبته (١٥,٨%) مقارنة بحجمها خلال العام ٢٠١١ والبالغ في حينه (٣٠٦٢,٢) مليون دينار.

(مليون دينار)

الإيرادات الضريبية	٢٠١١ (فعلي)	٢٠١٢ (أولي)	(%) من إجمالي الإيرادات الضريبية للعام ٢٠١٢	نسبة التغير (%)
الضرائب على الدخل والأرباح	٦٦٧,٤	٧٣٤,٣	٢١	١٠
الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة العامة على المبيعات)	٢٠٣٣,٢	٢٤٤٤,٤	٦٩	٢٠,٢
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الضرائب الجمركية)	٢٨٧	٢٨٩,١	٨	٠,٧
الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)	٧٤,٦	٧٩,٣	٢	٦,٣
المجموع	**٣٠٦٢,٢**	**٣٥٤٧,١**	**%١٠٠**	**١٥,٨**

ثانيا: إجمالي الإنفاق:

ارتفع إجمالي الإنفاق خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى ما قيمته (٦٨٦٢,١) مليون دينار، مقابل (٦٧٩٦,٦) مليون دينار خلال العام ٢٠١١ بزيادة مقدارها (٦٥,٥) مليون دينار أو بما نسبته (١%).

حيث ارتفع حجم النفقات الجارية خلال العام ٢٠١٢ لتصل إلى ما قيمته (٦٦٤٦) مليون دينار، مقابل (٥٧٣٩,٥) مليون دينار خلال العام ٢٠١١، بنسبة ارتفاع بلغت (١٥,٨%).

أما النفقات الرأسمالية، فقد انخفضت لتصل إلى (٩٩٨,٤) مليون دينار خلال العام ٢٠١٢، بانخفاض نسبته (٥,٥%)، مقارنة بالنفقات الرأسمالية خلال العام ٢٠١١ والبالغة في حينه (١٠٥٧,١) مليون دينار.

ثالثا: العجز المالي:

نتيجة للمستجدات التي تأثرت بها كل من الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والنفقات العامة، فقد سجلت الموازنة العامة خلال العام ٢٠١٢ عجزاً مالياً مقداره (١٨٠٧,٧) مليون دينار، مقابل عجز مالي بلغ (١٣٨٢,٨) مليون دينار في العام ٢٠١١، بارتفاع نسبته (٣٠,٧%).

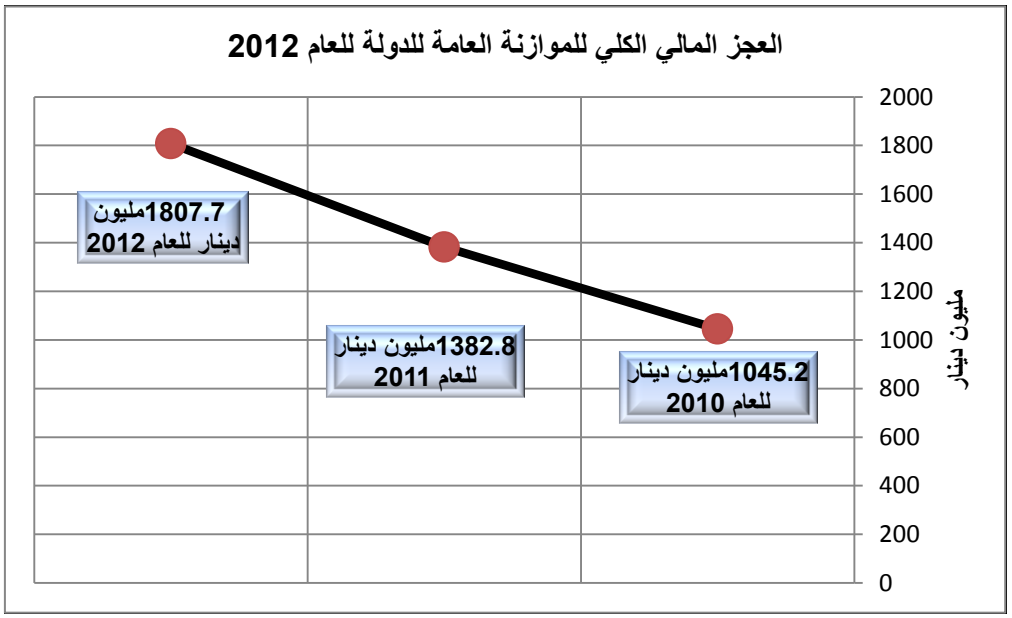

رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية:

أ- المديونية الخارجية:

ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية العام ٢٠١٢ ليصل إلى (٤٩٣٢,٤) مليون دينار أو ما نسبته (٢٢,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠١٢، مقابل (٤٤٨٦,٨) مليون دينار أو ما نسبته (٢١,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١١، أي بارتفاع مقداره (٤٤٥,٧) مليون دينار أو بما نسبته (٩,٩%).

أما بشان خدمة الدين العام الخارجي (حكومي ومكفول)، فقد بلغ خلال العام ٢٠١٢ ما قيمته (٥٥٨,١) مليون دينار، موزعة بواقع (٤٣٧,٥) مليون دينار كأقساط و(١٢٠,٦) مليون دينار كفوائد.

ب- المديونية الداخلية:

ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى ما قيمته (١١٦٤٨) مليون دينار أو ما نسبته (٥٢,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠١٢، مقابل (٨٩١٥) مليون

دينار أو ما نسبته (٤٣,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١١، بارتفاع بلغت قيمته (٢٧٣٣,٦) مليون دينار، وبنسبة مقدارها (٣٠,٦%).

وتجد الإشارة إلى أن ارتفاع المديونية يُعزى بشكل رئيس إلى ارتفاع حجم مديونية شركة الكهرباء الوطنية (شركة مملوكة بالكامل للحكومة) نتيجة انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من جمهورية مصر العربية، ولجوء هذه الشركة لتوليد الكهرباء اعتماداً على النفط الخام.

مجموع الدين العام

المديونية	٢٠١١		٢٠١٢	
	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي
الخارجية	٤٤٨٦,٨	٢١,٩	٤٩٣٢,٤	٢٢,٣
الداخلية	٨٩١٥	٤٣,٥	١١٦٤٨	٥٢,٦
صافي الدين العام	١٣٤٠١,٨	٦٥,٤	١٦٥٨٠,٤	٧٤,٩

التجارة الخارجية السلعية:

بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية للمملكة خلال العام ٢٠١٢، بما تضمنته من صادرات الوطنية ومستوردات السلعية ما قيمته (١٩,٤) مليار دينار، بارتفاع بلغت نسبته (٦,٥%)، مقارنة بإجمالي حجم التجارة الخارجية خلال العام ٢٠١١ والبالغ في حينه (١٨,٢) مليار دينار.

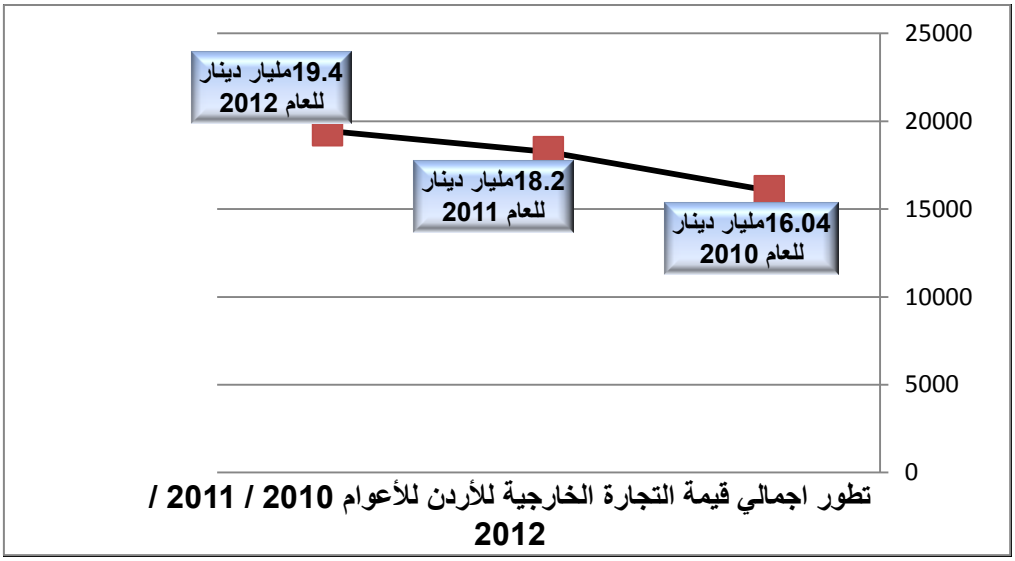

تطور اجمالي قيمة التجارة الخارجية للأردن للأعوام 2010 / 2011 / 2012

أولا: الصادرات الوطنية:

بلغت قيمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١٢ لتصل إلى (٤٧٥٠,٤) مليون دينار، بانخفاض طفيف بلغت نسبته (١,١%) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١١ والبالغة في حينه (٤٨٠٥,٨) مليون دينار.

وقد شكل حجم الصادرات الوطنية نسبة مقدارها (٢٤,٥٤%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠١٢، في حين شكلت ما نسبته (٢٦,٤%) للعام ٢٠١١.

أ- التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:

توزعت الصادرات الوطنية الأردنية إلى عدة مجموعات جغرافية خلال العام ٢٠١٢، كان أبرزها الدول العربية التي احتلت ما نسبته (٤٨,٧%) من إجمالي الصادرات الوطنية، تلتها مجموعة الدول الآسيوية غير العربية بما نسبته (٢٤,٢%)، ثم دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) التي شكلت ما نسبته (١٦,٩%)، فيما احتلت صادراتنا الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (٤,٥%).

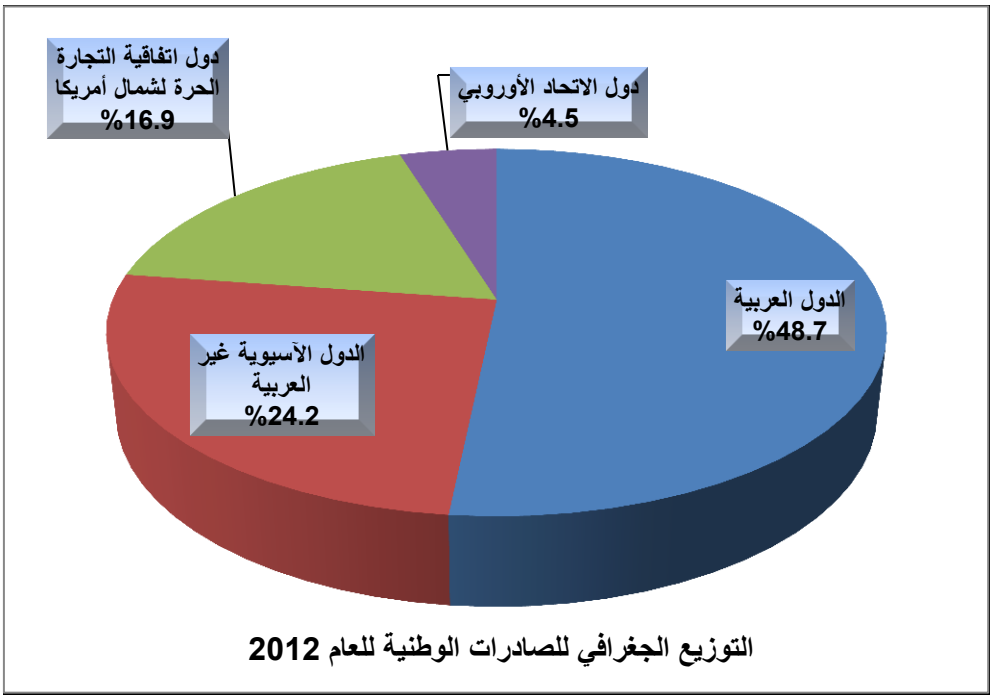

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية للعام 2012

ب - التركيب السلعي للصادرات الوطنية:

تنوع التركيب السلعي للصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١٢ على مجموعات متعددة من السلع، كان أهمها مجموعة المواد الكيماوية بما نسبته (٢٤,٢%) من قيمة الصادرات الوطنية، تلتها مجموعة المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات التي شكلت ما نسبته (٢٠,٨%) ، ومن ثم المصنوعات المتنوعة كالأثاث والملابس والأحذية والمطبوعات والبلاستيك بنسبة (٢٠,٦%)، ومجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية بما نسبته (١٦,٦%)، فيما شكلت مجموعة البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ما نسبته (٩,١%)، وما نسبته (٤,٧%) للآلات ومعدات النقل، و(١,٣%) لمجموعة المشروبات والتبغ.

ثانياً: السلع المعاد تصديرها:

بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠١٢ ما مجموعه (٨٤٨,١) مليون دينار، بانخفاض نسبته (٣,٤%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠١١ والبالغة في حينه (٨٧٨,٧) مليون دينار.

ثالثاً: المستوردات السلعية:

ازداد حجم المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١٢ لتصل إلى ما قيمته (١٤,٦) مليار دينار بنسبة نمو مقدارها (٩,٣%) مقارنة بقيمة المستوردات السلعية خلال العام ٢٠١١ والبالغة في حينه (١٣,٤) مليار دينار.

وقد شكلت المستوردات السلعية ما نسبته (٧٥,٥%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام ٢٠١٢، فيما شكلت ما نسبته (٧٣,٦%) للعام ٢٠١١.

أ - التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للأردن:

احتلت الدول العربية ما نسبته (٣٥,٣%) من إجمالي المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١٢، تلتها في المرتبة الثانية الدول الآسيوية غير العربية التي شكلت ما نسبته (٢٨,٦%)، ثم دول الاتحاد الأوروبي بنسبة (١٧,٥%)، ودول النافتا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) بنسبة (٧,٢%)، ثم بقية الدول الأوروبية كسويسرا وروسيا بنسبة (٦,٢%)، وأخيراً شكلت دول أمريكا الجنوبية (كالبرازيل والأرجنتين) ما نسبته (٣,٢%).

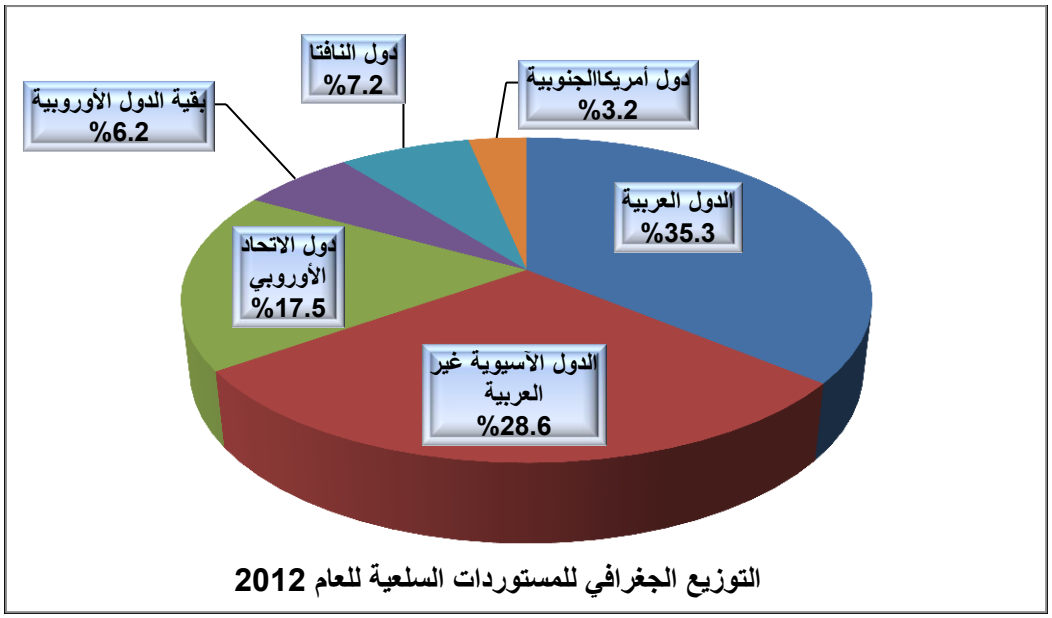

التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للعام 2012

ب - التركيب السلعي للمستوردات السلعية:

توزع التركيب السلعي للمستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١٢ إلى عدة مجموعات سلعية، كان أهمها الوقود المعدني ومواد التشحيم بنسبة (٣٢,٤%)، والآلات ومعدات النقل بنسبة (١٦,١%)، سلع مصنوعة كالورق والكرتون ومصنوعات الفلين والمصنوعات المطاطية والخشب عدا الأثاث بنسبة (١٤,٦%)، المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة (١٥,٥%)، المواد الكيماوية بنسبة (١٠,٣%)، مصنوعات متنوعة كالملابس والأحذية بنسبة (٦%)، المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات بنسبة (١,٧%)، وأخيراً شكلت مجموعة الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ما نسبته (١%) من إجمالي المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١٢.

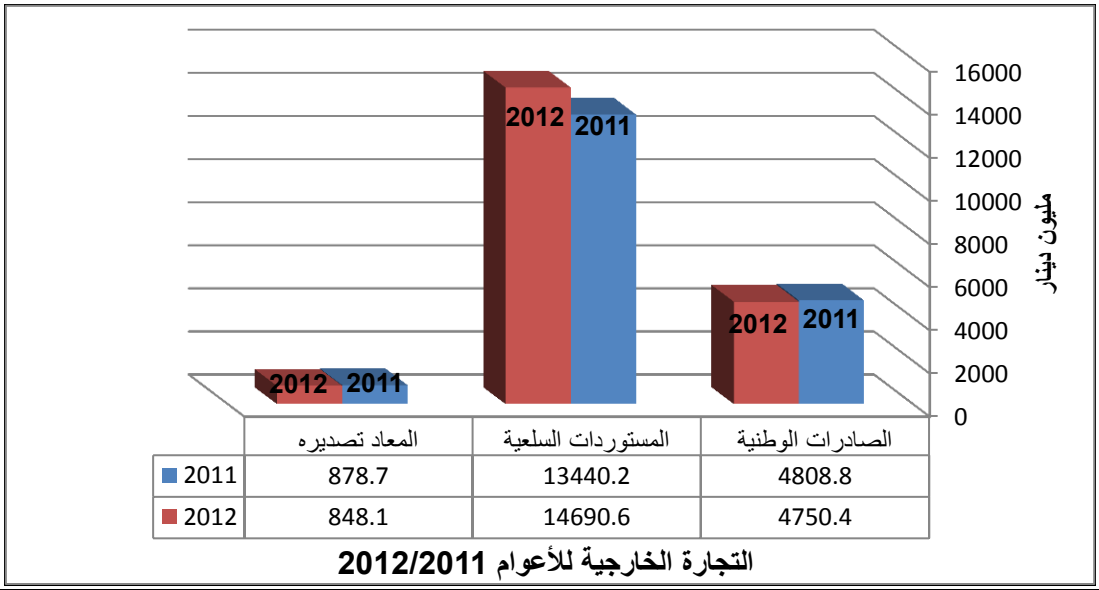

	المعاد تصديره	المستوردات السلعية	الصادرات الوطنية
2011	878.7	13440.2	4808.8
2012	848.1	14690.6	4750.4

التجارة الخارجية للأعوام 2012/2011

الميزان التجاري:

بلـغ الحجـم الكلـي **لعجز** الميـزان التجـاري خـلال العـام ٢٠١٢ مـا مجموعـه (٩٠٩٢) مليون دينار، فيما بلغ خلال العام ٢٠١١ ما قيمته (٧٧٥٥,٦) مليون دينـار، بارتفاع نسبته (١٧,٢%).

التجارة الخارجية الأردنية خلال العامين ٢٠١١ /٢٠١٢

التصنيف	العام ٢٠١١		العام ٢٠١٢		نسبة التغير (%)
	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	
الصادرات الوطنية	٤٨٠٨,٨	٢٦,٤	٤٧٥٠,٤	٢٤,٥	١,١ -
المستوردات السلعية	١٣٤٤٠,٢	٧٣,٦	١٤٦٩٠,٦	٧٥,٥	٩,٣
إجمالي التجارة الخارجية	١٨٢٤٦	١٠٠	١٩٤٤١,١	١٠٠	٦,٥
السلع المعاد تصديرها	٨٧٨,٧		٨٤٨,١		٣,٤ -
العجز التجاري	٧٧٥٥,٦		٩٠٩٠		١٧,٢

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

ارتفع إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، وبشكل ملحوظ، خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى ما مجموعه (١٦١٤,٣) مليون دينار، بزيادة نسبتها (٥٧,٨%)، مقارنة بإجمالي حجم تلك المشاريع خلال العام ٢٠١١ والبالغ في حينه (١٠٢٣) مليون دينار.

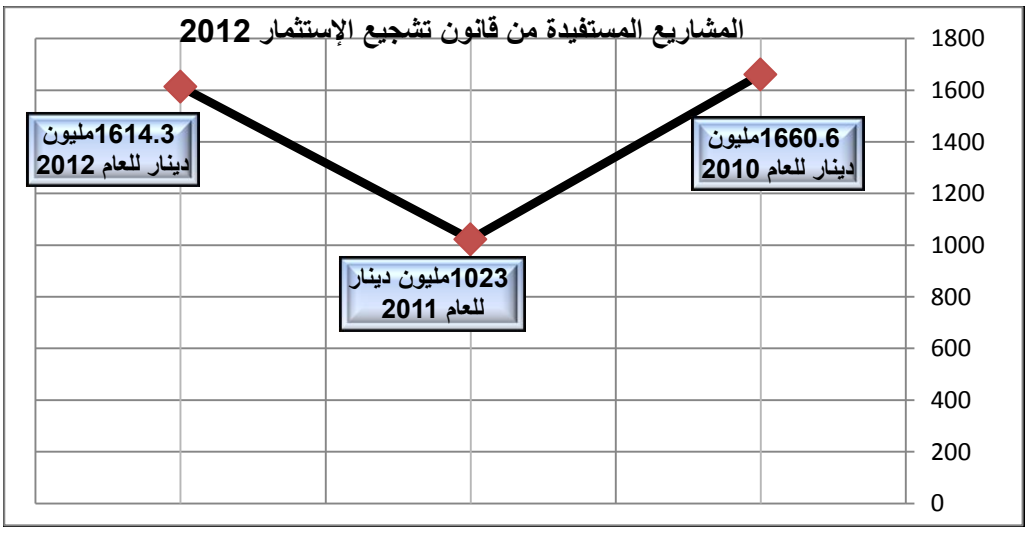

ويعود إزدياد قيمة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار إلى ارتفاع حجم المشاريع المستثمرة خلال العام ٢٠١٢ في كل من قطاع الصناعة بنسبة بلغت (٩٦,٣%)، قطاع المستشفيات بنسبة (٢١,٧%)، وقطاع النقل بنسبة (٣٠٠%).

القطـاع	٢٠١١		٢٠١٢	
	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي
الصناعة	٦٤٦,٤	٦٣،٢	١٢٦٩,٥	٧٨,٧
الفنـادق	١٩١,٤	١٨،٧	٦٤,٥	٤
الزراعـة	٤١,٤	٤	٢٤,٦	١,٥
المستشفيات	٨١,٧	٨	٩٩,٥	٦,٢
التسلية والترويح السياحي	٥٠,٩	٥	٢٥,٥	١,٦
مراكـز المـؤتمرات والمعارض	١٠	١	٠,٥١٠	٠,٠٣
النقل	١	٠،١	٤	٠,٢
أخرى	-	٠	١٢٦	٧,٨
المجموع	١٠٢٣	%١٠٠	١٦١٤,٣	%١٠٠

فيما انخفض في الوقت ذاته حجم المشاريع في كل من قطاع الفنادق بنسبة (٦٦,٣%) خلال العام ٢٠١٢، قطاع الزراعة بنسبة (٤٠,٥%)، وقطاع التسلية والترويح السياحي بنسبة (٥٠%).

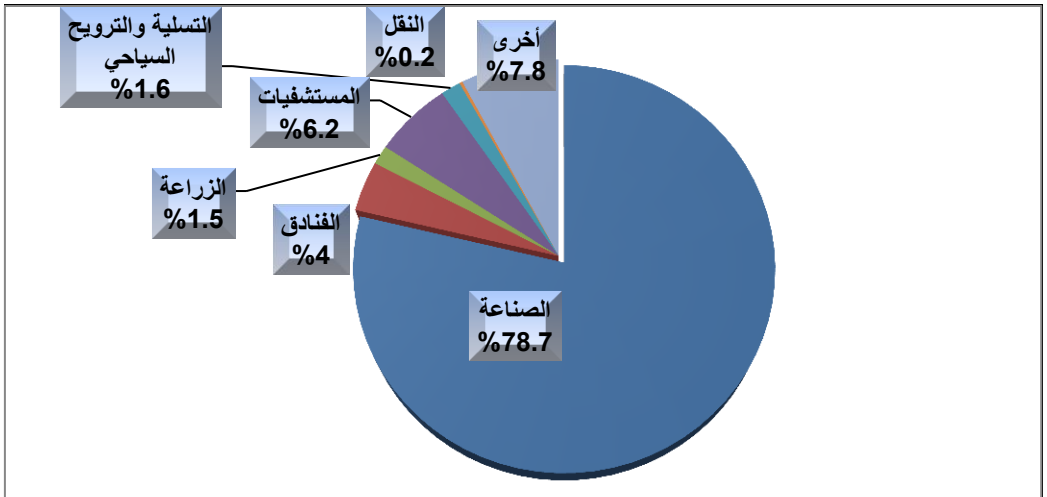

التوزيع القطاعي لرؤوس أموال لمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للعام 2012

الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة:

انخفض مجموع رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى ما قيمته (٢٣٩,٢) مليون دينار، مقابل (٦٥١,٩) مليون دينار خلال العام ٢٠١١، بفارق (٤١٢,٧) مليون دينار، وبتراجع نسبته (٦٣,٣%).

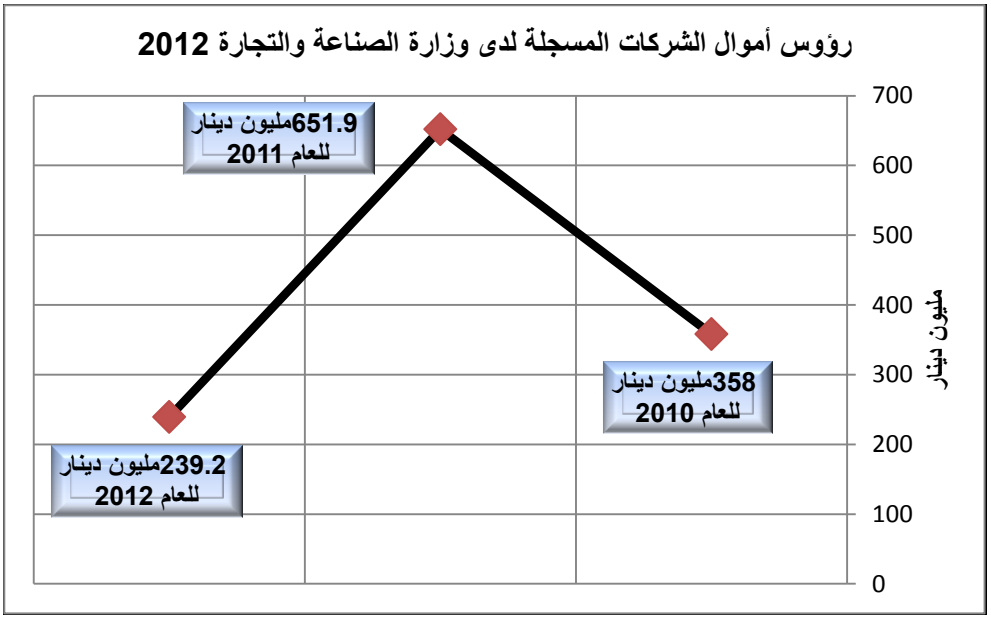

فيما ارتفع عدد الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام ٢٠١٢ ليبلغ (٧٧٥٢) شركة ومؤسسة، بارتفاع نسبته (١%)، مقارنة بعدد الشركات والمؤسسات المسجلة خلال العام ٢٠١١ والبالغ في حينه (٧٦٧٧) شركة ومؤسسة.

القطاع	٢٠١١			٢٠١٢			نسبة التغير لرؤوس الأموال (%)
	العدد	رؤوس الأموال (مليون دينار)	% من مجموع رؤوس الأموال	العدد	رؤوس الأموال (مليون دينار)	% من مجموع رؤوس الأموال	
التجارة	٢٤٣٥	٢٠٤,٩	٣١،٤	١٩٩٥	٦٣,٥	٢٦,٦	٦٩ -
الصناعة	١٤٢٧	٢٥,٩	٤	٢١٧٢	٦٠,١	٢٥,١	١٣٢
الزراعة	٩١٩	٣٣٢,١	٥١	٧٠٧	٣٥,٥	١٤,٧	٨٩,٣ -
المقاولات	٣٤١	٣٤,٧	٥،٣	٢٤١	١٦,٣	٦,٨	٥٣ -
الخدمات	٢٥٥٥	٥٤,٣	٨،٣	٢٦٣٧	٦٤	٢٦,٨	١٧,٨
المجموع	٧٦٧٧	٦٥١,٩	١٠٠	٧٧٥٢	٢٣٩,٢	١٠٠	٦٣,٣ -

ويمكـن إيضـاح التوزيـع القطـاعي لـرؤوس الأمـوال المسـجلة لـدى وزارة الصناعة والتجارة للعام ٢٠١٢ حسب الرسم البياني التالي:

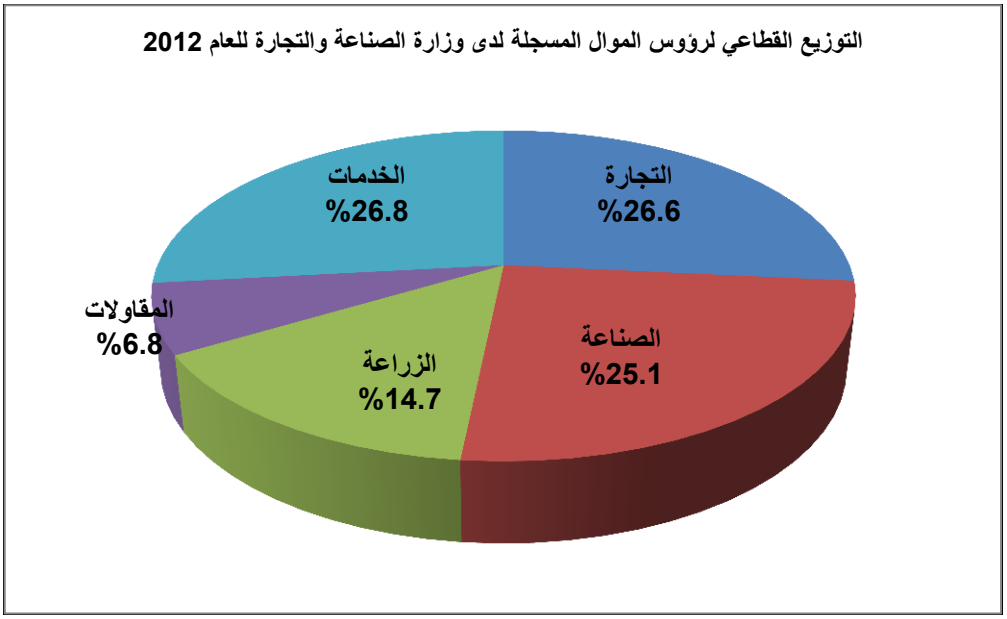

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي:

بلـغ الـرقم القياسـي العـام لكميـات الإنتـاج الصـناعي للعـام ٢٠١٢ مـا مقداره (١٥٠,٧) نقطة مقابل (١٥٠,٣) نقطة للعام ٢٠١١ بارتفاع طفيف نسبته (٠,٢%).

وبشكل عـام، فقد تـوزع الـرقم القياسـي العـام لكميـات الإنتـاج الصـناعي علـى النحـو الآتي:

أولاً: الصناعات التحويلية:

بلغ الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية خلال العام ٢١ ما مقداره (١٥٤,٧) نقطـة، بزيـادة نسـبتها (١,٥%) مقارنـه بمـا مقداره (١٥٢,٤) نقطـة للعـام ٢٠١١.

وقد شكلت الصناعات التحويلية أهمية نسبية مقدارها (٨٢,٥%) من إجمـالي الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي للعام ٢٠١٢.

(١٠٠=١٩٩٩)

أبرز الصناعات التحويلية	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠١١	الرقم القياسي للعام ٢٠١٢	معدل التغير (%)
المـــــــواد الغذائيـــــــة والمشروبات	١٥,٣	١٩٠,٣	١٩٦,٥	٣,٢
المنتجات النفطية المكررة	١٤,٧	٩٨	١٠٧,٦	٩,٨
الأسمدة	١٠,٦	١٠٠,٧	٨٧,٥	١٣,١ -
الأدوية	٤,٤	٢٠٦,٣	٢١٥,٣	٤,٣
الاسمنت والجير	٣,٣	٥٨,١	٤٥	٢٢,٥ -
مجموع الصناعات التحويلية	٨٢,٥	١٥٢,٤	١٥٤,٧	١,٥

ثانياً: الصناعات الاستخراجية:

بلغ الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية خلال العام ٢٠١٢ (١٠٠,٤) نقطة مقابل (١٢٠,٨) نقطة في العام ٢٠١١ بانخفاض ملموس نسبته (١٦,٨%).

وقد شكلت الصناعات الاستخراجية أهمية نسبية مقدارها (١١%) من إجمالي الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي للعام ٢٠١٢.

(١٠٠=١٩٩٩)

الصناعات الاستخراجية	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠١١	الرقم القياسي للعام ٢٠١٢	معدل التغير (%)
استخراج النفط والغاز الطبيعي	٠,٣	٧٠,٧	٦٣,٨	٩,٧ -
استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار	٠,٣	٤٧,٩	٤١,٥	١٣,٣ -
الفوسفات	٥,٤	١٢٥,٢	١٠٦,١	١٥,٢ -
البوتاس	٤,٨	١٢٥,٥	١٠١,٦	١٩ -
مجموع الصناعات الاستخراجية	١١	١٢٠,٨	١٠٠,٤	١٦,٨ -

ثالثاً: إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة:

بلغ الرقم القياسي لكميات إنتاج إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة ما مقداره (١٨٥,٧) نقطة خلال العام ٢٠١٢، بارتفاع نسبته (٦,٥%) مقارنة بما مقداره (١٧٤,٤) نقطة في العام ٢٠١١.

وقد شكلت إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة أهمية نسبية مقدارها (٦,٤%) من اجمالي الرقم القياسي العام لنتاج الكميات الصناعي للعام ٢٠١٢.

الرقم القياسي العام:

وعليه، يمكن تلخيص الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي (١٩٩٩=١٠٠) للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢، على النحو التالي:

(١٠٠=١٩٩٩)

الصناعات	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠١١	الرقم القياسي للعام ٢٠١٢	معدل التغير (%)
التحويلية	٨٢,٥	١٥٢,٤	١٥٤,٧	١,٥
الاستخراجية	١١	١٢٠,٨	١٠٠,٤	١٦,٨ -
امدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة	٦,٤	١٧٤,٤	١٨٥,٧	٦,٤
الرقم القياسي العام	**١٠٠**	**١٥٠,٣**	**١٥٠,٧**	**٠,٢**

بورصة عمان:

انخفض حجم التداول الإجمالي لبورصة عمان خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى (١٩٧٨,٨) مليون دينار، مقارنه مع (٢٨٥٠,٢) مليون دينار خلال العام ٢٠١١، وبنسبة انخفاض مقدارها (٣٠,٥%).

وقد أغلق الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم للعام ٢٠١٢ عند مستوى (٤٥٩٣,٩) نقطة، مقارنة مع (٤٦٤٨,٤) نقطة بنهاية العام ٢٠١١، أي بانخفاض نسبته (١,١%).

كما انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال العام ٢٠١٢ بنسبة (٤١,٤%)، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة (٢٣٨٤,١) مليون سهم نفذت من خلال (٩٧٥) ألف

عقد، مقارنة مع (٤٠٧٢,٣) مليون سهم تم تداولها خلال العام ٢٠١١ نفذت من خلال (١,٣) مليون عقد.

وكذلك انخفض معدل دوران الأسهم خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى (٣٣,٩%) مقارنة مع (٥٨,٢%) للعام ٢٠١١.

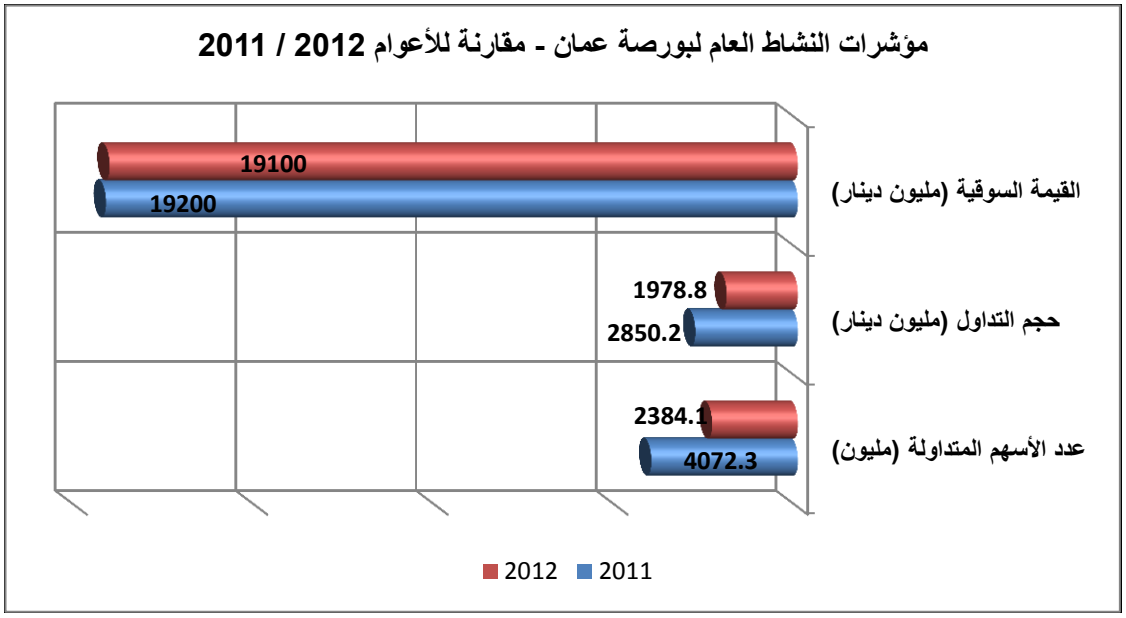

وعلى الرغم من مؤشرات التراجع المذكورة سابقاً، إلا أن نسبة مساهمة غير الأردنيين في القيمة السوقية لبورصة عمان قد ارتفعت بشكل بسيط خلال العام ٢٠١٢ لتبلغ (٥١،٧%) مقارنة مع ما نسبته (٥١,٣%) بنهاية العام ٢٠١١.

في حين انخفض صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى (٣٧,٦) مليون دينار، مقارنة مع ما مقداره (٧٨,٦) مليون دينار في العام ٢٠١١.

ومن جانب آخر، فقد انخفض عدد الشركات المدرجة خلال العام ٢٠١٢ ليصبح (٢٤٣) شركة، مقارنة مع (٢٤٧) شركة خلال العام ٢٠١١. أما فيما يتعلق بالقيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان فقد بلغت بنهاية العام ٢٠١٢ ما قيمته (١٩،١) مليار دينار، بنسبة انخفاض مقدارها (٠,٧%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠١١ التي بلغت في حينه (١٩,٢) مليار دينار.

نشاط ميناء العقبة:

ارتفع حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى ما مجموعه (١٩,٣) مليون طن، مقابل (١٩,١) مليون طن خلال العام ٢٠١١، أي بارتفاع نسبته (٩%).

وبلغ حجم المناولة من المستوردات في ميناء العقبة خلال العام ٢٠١٢ ما مقداره (١١,٩) مليون طن، مقابل (١٠,٢) مليون طن خلال العام ٢٠١١ وبارتفاع نسبته (١٧%).

أما حجم مناولة الصادرات في ميناء العقبة، فقد بلغ (٧,٤) مليون طن بانخفاض نسبته (١٧,٤%) مقارنة بحجم مناولة الصادرات خلال العام ٢٠١١ والبالغ في حينه (٨,٩) مليون طن.

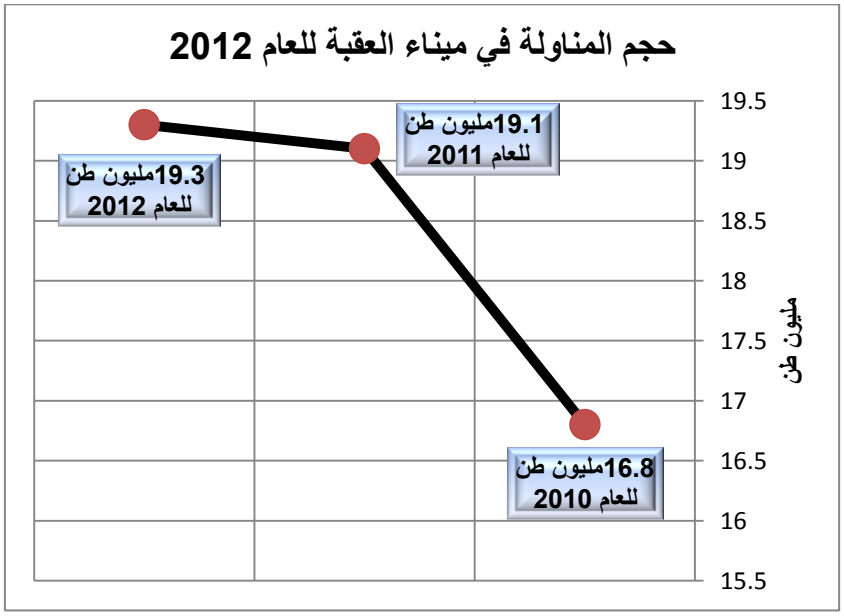

وبخصوص حركة مينـاء الحاويات في العقبة، فقد بلغ عدد الحاويات الصادرة عبر هذا الميناء خلال العام ٢٠١٢ من فئة (٤٠) قدم ما مجموعه (١٤٢٧٥٥) حاوية، بارتفاع نسبته (١٥,١%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠١١ والبالغة في حينه (١٢٣٩٣٠) حاوية. فيما بلغ عدد الحاويات الصادرة عبر الميناء خلال العام ٢٠١٢ من فئة (٢٠) قدم ما مجموعه (١٢١٢٤١) حاوية، بارتفاع نسبته (٢٢,٨%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠١١ والبالغة (٩٨٧١٠) حاوية.

أما الحاويات الواردة عبر ميناء العقبة خلال العام ٢٠١٢ من فئة (٤٠) قدم، فقد بلغ عددها (١٤٤٨٩٠) حاوية، بارتفاع مقداره (١٢,٥%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠١١ والبالغة حينذاك (١٢٨٧٣١) حاوية. فيما بلغ عدد الحاويات الواردة عبر

الميناء خلال العام ٢٠١٢ من فئة (٢٠) قدم ما مجموعه (١٢٠٩٠٣) حاوية، مقابل (١٠١٦١٦) حاوية خلال العام ٢٠١١، وبزيادة نسبتها (١٩%).

وقد بلغ عدد السفن التي أمت ميناء العقبة خلال العام ٢٠١٢ ما مجموعه (٢٦٣٢) سفينة بزيادة نسبتها (٩,٩%) مقارنة بعدد السفن التي أمت الميناء خلال العام ٢٠١١ والبالغة حينذاك (٢٣٩٥) سفينة.

حيث بلغ عدد السفن السياحية التي أمت الميناء خلال العام ٢٠١٢ ما مجموعه (١٠٧) سفينة، بانخفاض نسبته (٥,٣%) مقابل (١١٣) سفينة خلال العام ٢٠١١. وقد بلغ عدد السياح اللذين زاروا الأردن على متن هذه السفن (٩٩,٨) ألف سائح، بارتفاع ملحوظ نسبته (٤٠,١%) مقارنة بعدد السياح اللذين زاروا الأردن على متن السفن السياحية خلال العام ٢٠١١ والبالغ حينذاك (٧١,٢) ألف سائح.

وعليه، فقد ارتفع إجمالي حركة الركاب القادمين والمغادرين من خلال ميناء العقبة في العام ٢٠١٢ ليصل إلى (٩٢٥,٣) ألف راكب، بارتفاع نسبته (١٤,١%) مقارنة بأجمالي عدد الركاب خلال العام ٢٠١١ والبالغ في حينه (٨١٠,٧) مليون راكب.

النشاط السياحي:

ارتفع مقدار حجم الدخل السياحي خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى ما مجموعه (٢٤٥٥,٨) مليون دينار، بارتفاع قيمته (٣٢٦,١) مليون دينار، وبما نسبته (١٥,٣%)، مقارنة بقيمة الدخل السياحي خلال العام ٢٠١١ والبالغ في حينه (٢١٢٩,٧) مليون دينار.

أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠١٢، فقد انخفض ليصل إلى ما قيمته (٨١١,٩) مليون دينار، بتراجع نسبته (١,٥%)، مقارنة بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠١١ الذي بلغ حينذاك ما قيمته (٨٢٣,٩) مليون دينار.

وبلغ إجمالي عدد السياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١٢ ما مجموعه (٤٤٦١٦٥) زائر بنسبة ارتفاع مقدارها (٦,٣%) مقارنة بعدد السياح الزائرين خلال العام ٢٠١١ والذي بلغ في حينه (٤١٩٥٧٣) زائر.

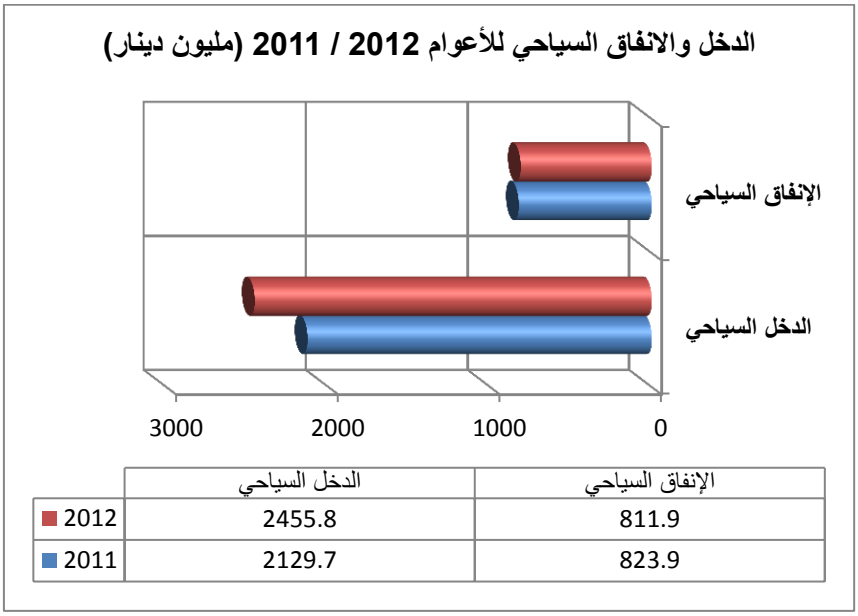

	الدخل السياحي	الإنفاق السياحي
2012	2455.8	811.9
2011	2129.7	823.9

وقد شكل السياح القادمين من الدول الأوروبية ما نسبته (٥٦%) من إجمالي السياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١٢، ومن ثم السياح القادمين من دول آسيا والباسيفيك بما نسبته (٢٥%)، والسياح القادمين من الدول الأمريكية بنسبة (١١%)، والسياح القادمين من الدول العربية بنسبة (٧,٤%)، وأخيراً السياح القادمين من الدول الأفريقية بما نسبته (٠,٧%).

هذا وقد انخفض معدل الإقامة للسياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى (٤,٢) ليلة، مقابل (٤,٣) ليلة في العام ٢٠١١، وبانخفاض نسبته (٢,٣%).

نشاط سوق العقار:

انخفض حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى ما قيمته (٥,٦) مليار دينار، بتراجع نسبته (١٢,٥%) مقارنة بحجم التداول خلال العام ٢٠١١ والبالغ في حينه (٦,٤) مليار دينار.

فيما ارتفع إجمالي عدد معاملات بيع العقار في المملكة خلال العام ٢٠١١ بنسبة (١٥,٥%)، حيث بلغ عددها (١١٢,٢) ألف معاملة، منها (٢٥,٤) ألف معاملة بيع شقق و(٨٦,٧) ألف معاملة بيع أراضي. مقابل (٩٧,١) ألف معاملة خلال العام ٢٠١١ توزعت على (٢٨,٤) ألف معاملة بيع شقق، و(٦٨,٦) ألف معاملة بيع للأراضي.

هذا وقد انخفض عدد الشقق المباعة في المملكة خلال العام ٢٠١٢ بما نسبته (١٠,٧%)، حيث بلغت ما مجموعه (٢٥٤٣٤) شقة، بمعدل مساحة مقدارها (١٩٥) متر مربع، في حين بلغ عدد الشقق المباعة خلال العام ٢٠١١ ما مجموعه (٢٨٤٩٣) شقة، بمعدل مساحة مقدارها (١٩٤) متر مربع.

أما معاملات بيوعات الأراضي والشقق لغير الأردنيين خلال العام ٢٠١٢، فقد بلغت ما مجموعه (٤٩٩٢) معاملة، منها (٣١٣٩) معاملة للشقق، و(١٨٥٣) معاملة للأراضي، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات نحو (٤٢٩,٦) مليون دينار. في حين بلغ إجمالي البيوعات لغير الأردنيين خلال العام ٢٠١١ ما مجموعه (٥٦٤٣) معاملة، منها (٢٨٩٠) معاملة للشقق، و(٢٧٥٣) معاملة للأراضي، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات نحو (٤٤٩,١) مليون دينار.

واحتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى بالبيوعات لغير الأردنيين بمجموع مقداره (٢٢٤,٦) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (٥٢%) من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين، تلتها الجنسية السعودية بمبلغ (٥١,٦) مليون دينار وبنسبة (١٢%)، ومن ثم الجنسية السورية في المرتبة الثالثة بقيمة (١٧) مليون دينار وبنسبة (٤%)، وأخيراً الجنسية الأمريكية بمبلغ (١٣,٨) مليون دينار وبما نسبته (٣%) من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين.

الشيكات المرتجعة:

للسنة الثالثة على التوالي، يستمر تراجع قيمة وعدد الشيكات المرتجعة، فقد انخفض مجموع قيمة الشيكات المرتجعة بشكل عام خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى (١٥٥٧) مليون دينار بانخفاض قيمته (٩,٣) مليون دينار وبما نسبته (٠,٦%)، مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة للعام ٢٠١١ والبالغة في حينه (١٥٦٦,٨) مليون دينار.

وتنقسم الشيكات المرتجعة إلى صنفين، الأول **يتمثل بالشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد** والتي بلغت قيمتها خلال العام ٢٠١٢ ما مجموعه (٩١٥,١) مليون دينار، بانخفاض نسبته (٢,٥%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠١١ والبالغة حينذاك (٩٣٩) مليون دينار.

وقد شكلت قيمة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته (٢,٣%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام ٢٠١٢ ، فيما شكلت ما نسبته (٢,٥%) للعام ٢٠١١.

أما الصنف الثاني فيتمثل بالشيكات **المعادة لأسباب فنية**، والتي بلغت قيمتها (٦٤٢,٦) مليون دينار خلال العام ٢٠١٢، بزيادة نسبتها (٢,٣%) مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠١١ والبالغة في حينه (٦٢٧,٨) مليون دينار.

وبخصوص مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام ٢٠١٢، فقد إزداد ليصل إلى (٣٩,٨) مليار دينار، مقابل (٣٧,٤) مليار دينار خلال العام ٢٠١١ ، أي بارتفاع نسبته (٦,٣%).

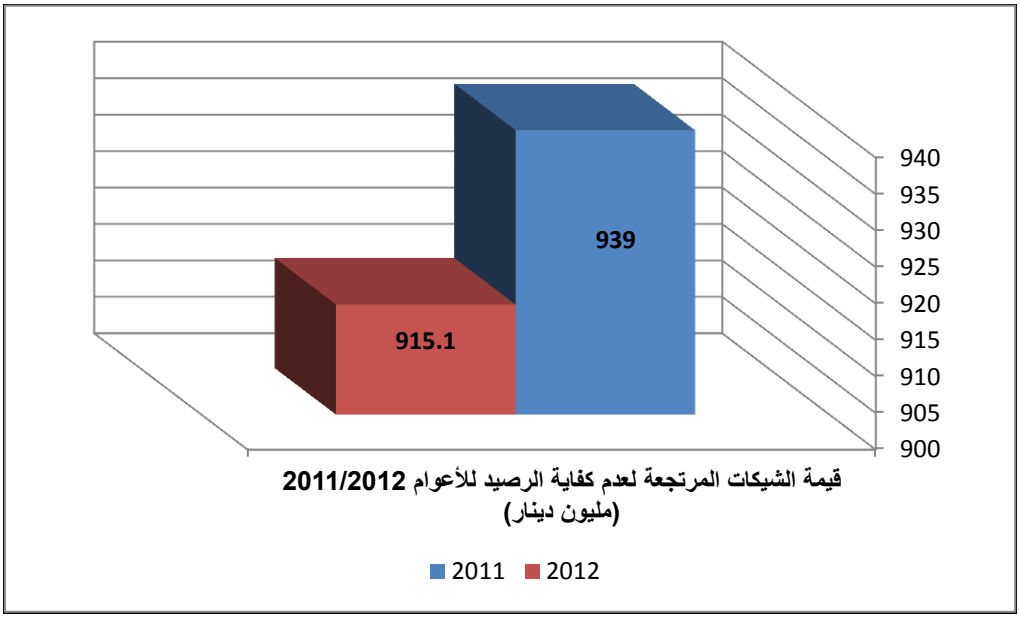

التسهيلات الائتمانية:

استمر حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوح من البنوك المرخصة لمختلف القطاعات الاقتصادية – كعادته - بارتفاعه المتواصل، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه التسهيلات خلال العام ٢٠١٢ ما مجموعه (١٧٨١٧) مليون دينار، مقابل (١٥٨٥١,٢) مليون دينار للعام ٢٠١١، بزيادة قيمتها (١٩٦٥,٨) مليون دينار، وبنمو نسبته (١٢,٤%).

وتُشير الإحصاءات إلى استحواذ كل من قطاع الإنشاءات وقطاع التجارة العامة على الحصص الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة وبما نسبته (٢١,٢%) من مجموع هذه التسهيلات لكل منهما، يليهما قطاع الصناعة الذي استحوذ على ما نسبته (١٤,٥%)، ومن ثم قطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة (١١,٢%)، وكل من قطاع الخدمات المالية وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم بما نسبته (٢,٧%) من مجموع التسهيلات الإئتمانية لكل منهما خلال العام ٢٠١٢.

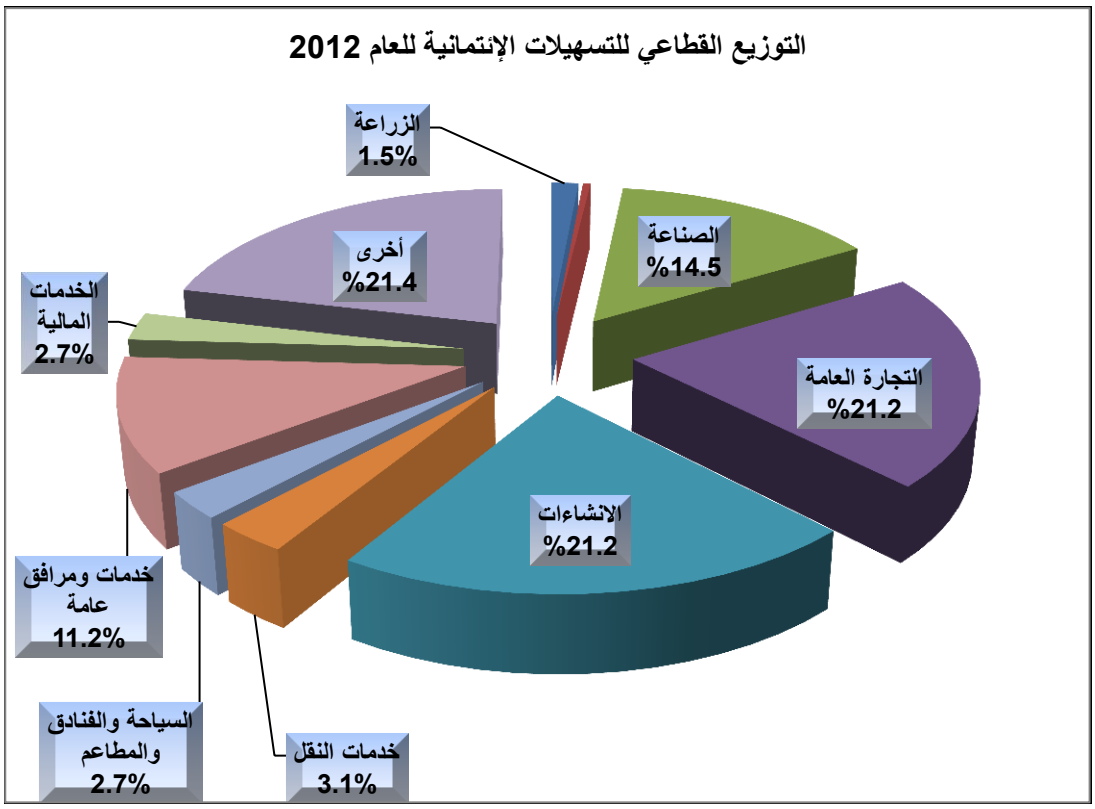

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم):

تُشير البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى (١٣٦,٢) نقطة، مقابل (١٣٠) نقطة خلال العام ٢٠١١، بنسبة ارتفاع مقدارها (٤,٨%).

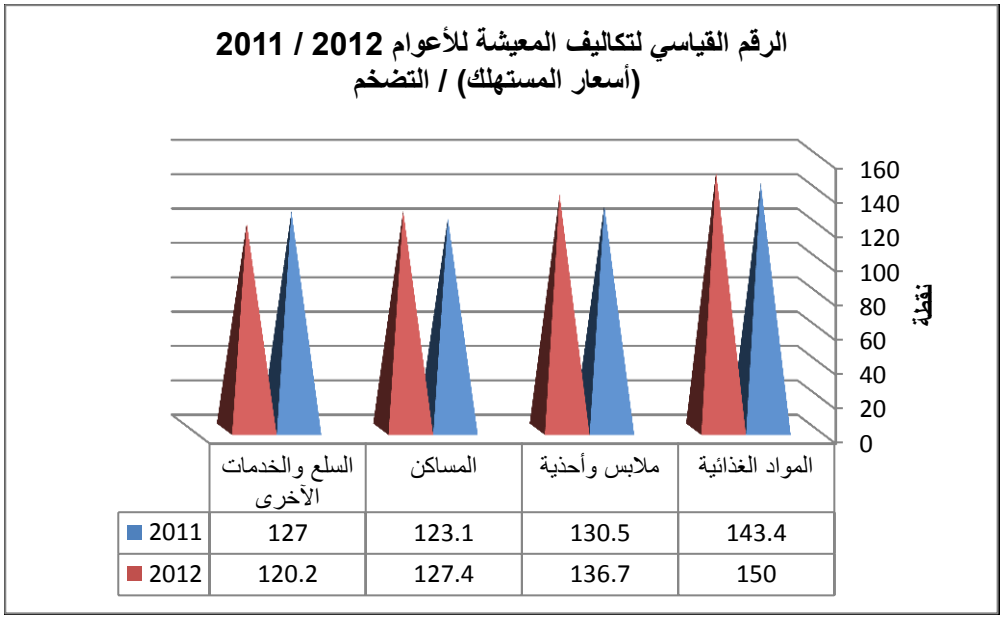

كما كان الرقم القياسي لتكاليف المعيشة قد ارتفع خلال العام ٢٠١١ بنسبة (٤,٤%)، وخلال العام ٢٠١٠ بنسبة (٥%).

فيما يلي جدول تفصيلي يبين بنود الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العامين ٢٠١١ / ٢٠١٢:

البند	الأهمية النسبية (%)	٢٠١١	٢٠١٢	نسبة التغير (%)
المواد الغذائية، وهي:	**٣٦,٦**	**١٤٣,٤**	**١٥٠**	**٤,٦**
- الحبوب ومنتجاتها	٣,٨	١٤٥,١	١٤٣,٢	١,٣-
- اللحوم والدواجن	٧,٨	١٥٥,٥	١٦٥,٥	٦,٤
- الأسماك ومنتجات البحر	٠,٨	١٢٤,٧	١٣٢	٥,٨
- الألبان ومنتجاتها والبيض	٣,٨	١٤٩,٩	١٦٩,٣	١٢,٩
- الزيوت والدهون	١,٧	١٦٩,٠	١٧١,٤	١,٤
- الفواكه	٢	١٣٤,٠	١٣٦,٩	٢,١
- الخضروات	٣,٥	١٣٩,٢	١٤٦,٢	٥
- السكر ومنتجاته	٢,٥	١٤٦,٣	١٥١,٥	٣,٥
- التبغ ومنتجاته	٣,٥	١٢٨,٠	١٢٩,١	٠,٨
- المشروبات والمرطبات	١,١	١١٨,٠	١٢١,٢	٢,٧
- مواد غذائية أخرى	٥,٦	١٣٥,٧	١٤١,٥	٤,٢
ملابس وأحذية، وهي:	**٤,٩**	**١٣٠,٥**	**١٣٦,٧**	**٤,٧**
- ملابس	٣,٩	١٢٩,٧	١٣٥,٣	٤,٣
- أحذية	١	١٣٣,٧	١٤٢	٦,٢
المساكن، وهي:	**٢٦,٧**	**١٢٣,١**	**١٢٧,٤**	**٣,٤**
- السكن وملحقاته	١٥,٩	١١٤,١	١١٧,٩	٣,٣
- الوقود والإنارة	٦	١٤٨,٨	١٥٥	٤,١
- الأثاث والمفروشات	١,٨	١١٥,٠	١١٧,٨	٢,٤
- أخرى	٢,٩	١٢٤,٠	١٢٧,٨	٣
السلع والخدمات الأخرى: وهي	**٣١,٦**	**١٢٠,٢**	**١٢٧**	**٥,٦**
- النقل والاتصالات	١٥,٨	١١٧,٦	١٢٦	٧,١
- التعليم	٧	١٢٧,٩	١٣٢,١	٣,٢
- العناية الطبية	٢,٧	١١٠,٣	١١٨,٢	٧,١
- العناية الشخصية	٣	١٣٥,٩	١٤٣,٧	٥,٧
- الثقافة والترفيه	١,٥	١٠٨,٨	١١٢,٦	٣,٤
- أخرى	١,٣	١٠٧,٢	١١٠,٢	٢,٧
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	**١٠٠**	**١٣٠**	**١٣٦,٢**	**٤,٨**

****

المراجع الرئيسة :

١. نشرة مالية الحكومة العامة – المجلد الرابع عشر/ العدد الثاني عشر (كانون ثاني ٢٠١٣).

٢. تقارير ونشرات مؤسسة تشجيع الاستثمار.

٣. تقارير ونشرات دائرة الإحصاءات العامة.

٤. المواقع الإلكترونية لكل من:
- البنك المركزي الأردني.
- بورصة عمان.
- مؤسسة الموانىء.
- دائرة الأراضي والمساحة.
- هيئة تنشيط قطاع السياحة.
- الصحف المحلية اليومية.